المياه كقضية أمن قومي..

هل ستكون في أجندة الحوار الوطني؟

محمد العريقي

●،، لا شك أن الكثير منا أدرك أهمية الأمن والسلم الاجتماعي ، بعد أن انتابنا الفزع والخوف عندما شعرنا أن الوضع في بلادنا يتعرض للهزات والاختلالات الأمنية ، التي أفرزتها الأزمة السياسية .
هذا إذا كان كل هذا تحركه أطراف وقوى سياسية محدودة، أمكن البحث والتدخل داخليا واقليميا ودوليا لايجاد حلول بشأنها ، فما بالنا إذا كانت القضية أكبر وأشمل تخص كل السكان، بل تصبح الحياة مرهونة بوجودها ، وهي قضية المياه .
قد لا يروق للبعض ربط قضية المياه ، بالأزمات السياسية .
نقول لمثل هؤلاء إن الازمات السياسية قد تغذيها نزعات فردية محدودة تشعر أن مصالحها تتعرض للخطر، ولكن إذا ما تفاقمت المشكلة المائية إلى مستوى الأزمة المستعصية ، عند ذلك يصبح السلم الاجتماعي كله أمام خطر داهم يصعب السيطرة عليه ، وتعني المقاومة في هذه الحالة مقاومة الموت من أجل الحياة .
لا نقول هذا من باب التخويف والتخمين أو الوقوف أمام قدرة الله الرحيم بعباده ، ونعم بالله ، فثقتي بالله سبحانه وتعالى لا تتزعزع أبدا ، ولكن الله سبحانه وتعالى لا يحب عباده المسرفين، غير المتدبرين غير المدبرين ، الذين لا يلقون بأنفسهم إلى التهلكة .
في موضوع المياه ، نحن في تجاهلنا هذه القضية كثيراً ،وتنكرنا لحكمة ورؤية الآباء والأجداد الذين تعاملوا مع المياه كثروة حياة وبقاء حرصوا على استغلال كل قطرة بحكمة وبما يخدم ويلبي احتياجاتهم المختلفة ،وحصدوا كل قطراتها القادمة من السماء بكل السبل الممكنة .
أما اليوم فإن الوضع المائي في اليمن معقد للغاية ، والأسباب أصبحت معروفة ويفهمها كل شخص ، وتتلخص المشكلة بكل بساطة ، في أن اليمن تقع في منطقة شبه جافة ، كل مصدرها من مياه الامطار المتذبذبة ، ليس فيها أنهار أو ثلوج، حاجتها من المياه تتزايد بفعل النمو السكاني المرتفع . وبنفس الوقت ، هناك ضعف وعشوائية في الادارة المائية ، وهناك تجاهل وأنانية في استنزاف الموارد الجوفية التي تجمعت عبر آلاف السنين تنهب حاليا دون رادع ، مما يجعل مصير حياة الاجيال القادمة في مهب الريح .
ولذلك عندما نطالب أن تجد قضية المياه طريقها الى دائرة الحوار الوطني القادم فإننا نكون بذلك ندافع عن حياة حاضرنا وحياة أجيال المستقبل وكل هدفنا هو تأمين الحصول على المياه ليس فقط للشرب وإنما أيضا لكل الاحتياجات الأخرى فالأزمة المائية تعني بطء مسيرة التنمية ، وأول قطاع يصاب بالإرهاق هو قطاع المياه نفسه ، فالملاحظ أن الجهات الرسمية المعنية بتأمين المياه للسكان في المدن أصبحت غير قادرة على مجاراة متطلبات التوسع السكاني والتنمية الصناعية والمنشآت السياحية مما يجبر كافة المرافق على شراء حاجاتها من مصادر خاصة.
إن احتياجات الفرد للمياه في المدينة بحسب التطور الاقتصادي والاجتماعي والصحي وبحسب مصادر منظمة الصحة العالمية فإنها تتراوح بين١٣٠ – ١٥٠ لتراً في اليوم للشرب وللأغراض المنزلية أما ما هو متاح حالياً في اليمن فإن نصيب الفرد لا يزيد عن٦٤ لتراً في اليوم أما الاحتياجات في المناطق الريفية كما حددتها منظمة الصحة العالمية فهو ٦٠ – ٨٠ لتراً في اليوم بينما لا يتجاوز في اليمن ٢١ لتراً من المياه للفرد، كما تشير بعض المصادر.
إن العديد من المناطق اليمنية بدأت تشهد تطوراً ملموسا .. ولكن تبرز شحة المياه كأول مظهر للتحدي أمام مسيرة التنمية في تلك المناطق ، فهناك إمكانية أكبر لتسريع وتيرة التنمية غير أن شحة المياه تساهم في إبطاء هذا الاندفاع، فقد كان معولا على بعض المناطق الاستنهاض بالتنمية الزراعية غير أن شحة المياه خيبت تلك الآمال .
وإذا اعتبرنا أن القطاع الزراعي هو العمود الفقري للتنمية فإن استمرار استنزاف المياه بالطريقة العشوائية يعني أن هذا القطاع سيفقد أهميته تدريجيا وسيجر معه مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة ومن أبرزها:
■ تزايد هجرة العاطلين عن العمل من الريف إلى المدينة في ظل محدودية قدرة المدن على استيعاب المزيد من السكان وسيضاعف الضغط على سوق العمل وعلى الخدمات التي تعاني أصلاً من القصور والضعف ،فالعمل الزراعي يعتمد عموماً على جميع أفراد الأسرة الريفية ولا يحتاج إلى مهارات نوعية متخصصة والعكس فإن العمل في المدن يتطلب المهارات العلمية والمعرفية، كما سيترتب أيضا مزيد من الضغط على الموارد المائية وزيادة وطأة الفقر وانتشاره بين شرائح المجتمع.
■ إن الزراعة تعد مهنة متأصلة ومتوارثة ولها تقاليدها وتراثها الحضاري الذي ينعكس في سلوكيات المجتمع الريفي والأسرة الريفية وليس من السهل شطبها بمجرد الانتقال إلى المدينة، حيث غالباً ما يحصل انقلاب جذري في حياه الأسرة الريفية بسبب تداخل المفاهيم وقيم وسلوكيات المجتمع الريفي مع المجتمع المدني بأشكال غير متناسقة أو مترابطة على خلفية ثقافية ومعرفية محدودة الأمر الذي قد ينتج عنه اغتراب ذاتي وذهني ونفسي .
■ وفي حال الاستمرار في استنزاف المياه دون ضوابط في القطاع الزراعي فإن العبء الأكبر سيقع على صغار المزارعين إذ أن أغنياء المزارعين سيتمكنون من متابعة الحصول على المياه بأي تكاليف ومن أي أعماق وسيستخدمون التكنولوجيا التي توفر تكاليف الإنتاج زراعيا ومائيا إلا أن توسعهم سيكون على حساب فقراء المزارعين الذين لا تتوفر لديهم هذه الإمكانيات وهذا من شأنه أن يعمق الفوارق بين الأغنياء والفقراء .
■ وعندما يبدأ باستخراج المياه الجوفية يبدأ ارتفاع سعر استخراجه بالتصاعد ويصبح الري غير مجد اقتصاديا وسوف يؤدي إلى خسارة المساحات المروية، وعندما يصبح الري غير اقتصادي ستتضرر قطاعات أخرى كانت تعتمد على إنتاج المخرجات الزراعية، وتكشف التقارير المهتمة بدراسة ظاهرة الجفاف وشح المياه، إن مثل هذا الوضع يؤثر على العديد من مظاهر التنمية .
أما تأثير ندرة المياه على السلم الاجتماعي فيحتاج إلى مساحة أكبر سنخوض فيها في الاعداد القادمة.

استعداد لضم الأراضي الرطبة بعدن ومحمية شمال جزيرة كمران إلى «رامسار»

نبيل نعمان

■ تستعد اليمن لضم موقعين وطنيين آخرين إلى اتفاقية الأراضي الرطبة «رامسار» لتضاف إلى موقع محمية ديطوح بسقطرى الذي انضم سابقاً إلى الاتفاقية.
وأوضح الأخ/عبدالغني مساعد مدير عام وحدة الأراضي الرطبة في الهيئة العامة لحماية البيئة أن الإجراءات والتحضيرات تتم حالياً لإعلان محمية شمال جزيرة كمران والأراضي الرطبة بعدن ضمن الاتفاقية الدولية للأراضي الرطبة «رامسار» مشيراً إلى أن محمية ديطوح بجزيرة سقطرى كانت الموقع الوطني الأول الذي انضم إلى الاتفاقية.
وأضاف أن اليمن انضم إلى الاتفاقية الدولية للأراضي الرطبة في العام ٢٠٠٨م وأصبح من دول أطراف الاتفاقية البالغ عددها حالياً نحو ١٨٠ دولة حيث تعتبر هذه البيئات ذات أهمية ليس على المستوى الوطني بل على المستوى العالمي حيث تصنف المناطق الرطبة بعدن من ضمن أهم المواقع على مستوى مناطق الشرق الأوسط بوصفها مناطق ذات أهمية بإيوائها عدداً كبيراً من الطيور المائية المهاجرة» .

■ محمية شمال جزيرة كمران

وتعتبر الأراضي الرطبة في محافظة عدن من المناطق الهامة في اليمن كونها تشكل تراثاً طبيعياً وغنياً ذا أهمية اقتصادية واجتماعية وحيوية وهي تعتبر مناطق هامة لتغذية وحضانة أعداد كبيرة من الكائنات البحرية والنباتية وبيئات مناسبة لأعداد كبيرة من الطيور التي تتخذها كموطن للغذاء والراحة أثناء هجرتها السنوية من وإلى أوروبا وآسيا وأفريقيا .
وتقع محميات الأراضي الرطبة في محافظة عدن في الجزء الغربي لخليج عدن ومنها أراضي رطبة طبيعية لاعتماد بيئتها على مياه بحر خليج التواهي الذي يعتبر جزءاً من خليج عدن وأراضي رطبة اصطناعية لاعتماد تغذيتها على المياه العادمة المعالجة وقد سجلت ضمن ١٦ أرضاً رطبة في اليمن في دليل الأراضي الرطبة على مستوى الإقليم ..
وتتكون محميات الأراضي الرطبة بعدن من خمس محميات هي كالتكس / الحسوة ومساحتها ١٨٥ هكتاراً والملاح ومساحتها ٩٤٣،٨٥٢ هكتار وبحيرات البجع ومساحتها ١١٠،١١ هكتار ومصب الوادي الكبير ومساحتها ١٧٤،٧٤ هكتار وأخيراً محمية بير أحمد ومساحتها ١١٧٣،١٥ هكتار .

المميزات الحيوية للأراضي الرطبة

تمتلك محميات الأراضي الرطبة في عدن العديد من المميزات الحيوية البرية والبحرية ومن المميزات البرية فقد ساعدت طبيعة البيئة في الأراضي الرطبة على انتشار العديد من النباتات ذات الأهمية البيئية والحيوية والاقتصادية ومنها نباتات تنتمي إلى العائلة النباتية النجيلة (poaceae) مثل كحيلة والنمص والتمام الإيراني والصد والوبل والكرشة وأبو فوشة والشحر وأخرى تنتمي إلى العائلة النباتية المسماة السعديةcyperacae) ومنها نبات سعدة وكذلك عدد من النباتات التي تنتمي إلى العائلة البقولية leguminoseae) مثل المسكيت والعائلة السرمقية (chenopodiaeae) ومنها العصل وسم الدجاج وغير ذلك من النباتات كما توجد أنواع من الأحياء البرية مثل الثعالب والزواحف والدواجن البرية والأرانب البرية وأنواع مختلفة من الحشرات والخفافيش والعقارب إلى جانب العديد من الديدان الدقيقة .
وتتميز الأراضي الرطبة بوجود الطيور المهاجرة المختلفة حيث تعتبر الأراضي الرطبة منطقة تكاثر ووفرة غذائية للطيور المهاجرة مثل (النورس أبيض العين) و (ملك العقاب) و (البجع) و (أبو منجل) وغيرها .. كما توجد أيضا طيور متوطنة مثل القمري والجولب والهدهد والصقر والباز والصداح والشاهين والنسر الأسمر .. ومن أهم الطيور الموجودة في منطقة الأراضي الرطبة ومعرضة لخطر الانقراض والتي رصدها (إيفاس – ١٩٩٤) في الأراضي الرطبة وهي (نورس أبيض العين) و (طائر ملك العقاب) و (والسعفاء الكبرى) وقد أكد الدكتور فضل البلم بأن مدينة عدن بما فيها أراضيها الرطبة تشكل محمية طبيعية لبعض أنواع الطيور المهددة بخطر الانقراض على المستوى العالمي وقد رصد الطيور التالية (نورس ابيض العين) و (طائر ملك العقبان) و (طائر الرخمة المصرية) و (أبو منجل محرم) .
أما المميزات الحيوية البحرية فإن محميات الأراضي الرطبة تتميز بالحشائش البحرية التي تعمل على تثبيت تربة قاع البحر من التعرية وترسيب وتراكم المواد العضوية وغير العضوية واعتبارها مواطن لمجموعة كبيرة من الكائنات البحرية النباتية والحيوانية ومصدر غذاء مباشر للكائنات البحرية التي تعيش عليها مثل القشريات قنافذ البحر والأسماك العاشبة الحلزونيات إلى جانب العديد من الأسماك والرخويات.
وتعتبر الأراضي الرطبة في عدن من أهم الأراضي الرطبة سواء على مستوى اليمن أم شبه الجزيرة العربية بأكملها، حيث يزورها بانتظام أكثر من ١٦ ألف طائر مائي منها ١٢ نوعاً من الطيور المهمّة على المستوى الإقليمي و٣ أنواع مهددة بالانقراض عالميا .
كما أن أراضي عدن الرطبة تعتبر كذلك مناطق انطلاق وارتحال و«تشتية» هامة للطيور المائية المهاجرة التي قد تصل إلى ١٤٠ نوعا، ولاسيما الطيور الساحلية والنوارس والخرشنة، وأنواع أخرى من المسجّلة العابرة أو المتواجدة في فصل الشتاء، علماً أن عدن أدرجت كمنطقة مهمّة للطيور في كتاب «المناطق المهمّة للطيور في الشرق الأوسط» كإحدى أهم ١٦ منطقة رطبة تم تحديدها في اليمن، ومن مواقع المناطق المُدرجة في منطقة الشرق الأوسط البالغ عددها ٥٧ موقعاً.
تمثل الأراضي الرطبة مناطق من المستنقعات أو السبخات أو الأرض الخث، أو المياه، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، دائمة أو مؤقتة، ذات مياه راكدة أو متدفقة، عذبة أو أجاج أو مالحة، تتضمن مناطق بحرية لا يتجاوز عمق مياهها، في مواقع انحسار المياه، ستة أمتار.

اتفاقية «رامسار»

وتعتبر اتفاقية «رامسار» للأراضي أو المناطق الرطبة أقدم اتفاقية عالمية في مجال البيئة، وهي بمثابة إطار للتعاون الدولي والقومي للحفاظ والاستعمال العقلاني للأراضي الرطبة ومصادرها، حيث وضعت عام ١٩٧١ بمدينة «رامسار» الإيرانية، ودخلت حيز التنفيذ في ٢١ ديسمبر من سنة ١٩٧٥، وتعتبر هذه الاتفاقية الدولية الوحيدة في مجال البيئة التي تعالج نظام بيئي خاص.
وتضم الاتفاقية الآن أكثر من ١٨٠٠ منطقة رامسار بمساحة تقدر بحوالي ١٨٠ مليون هكتار في ١٥٨ دولة. وعلى الدول المشاركة أن تعلن على الأقل منطقة رامسار ذات الأهمية الدولية لإدراجها في قائمة رامسار وأن تتأكد من صيانة الصفة البيئية لكل موقع وذلك من خلال صونها في إطار تخطيط نظم استخدامات الأراضي الوطنية وتشجيع عمليات الصون والاستخدام الحكيم لموارد الأراضي الرطبة، وإنشاء المحميات الطبيعية، وتشجيع برامج التدريب والبحوث العلمية ذات العلاقة بإدارة الأراضي الرطبة، والتشاور مع الدول وتبادل الخبرات في مجال تنفيذ أهداف الاتفاقية وخاصة في ما يتعلق بالمناطق المشتركة بين الدول مثل أحواض الأنهار والمحميات عابرة الحدود والمشروعات الإقليمية ذات الصلة بالأراضي الرطبة.
وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع المحافظة والاستعمال العقلاني للأراضي الرطبة عن طريق إجراءات يتم اتخاذها على المستوى الوطني أو القومي وعن طريق التعاون الدولي من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة في كل العالم. ويدخل تحت رعاية هذه الاتفاقية العديد من أنواع الأراضي والمناطق الرطبة وهي المستنقعات والسبخات، البحيرات والوديان، المروج الرطبة والمَخَاثْ (Tourbière)، الواحات، مصبات الأنهار، منطق الدلتا وخطوط المد، الامتدادات البحرية القريبة من السواحل، أشجار القرم «Mangroves» والشعاب المرجانية، ويدخل كذلك المناطق الرطبة الاصطناعية مثل أحواض تربية الأسماك، الحقول الرطبة لزراعة الأرز، خزانات المياه والملاحات.
وتقوم المناطق الرطبة بتقديم خدمات بيئية أساسية، فهي عبارة عن معدل للنظام الهيدرولوجي، ومصدر للتنوع البيولوجي في كل المستويات في داخل الأنواع (المستوى الوراثي ومستوى النظام البيئي). والمناطق الرطبة عبارة عن نوافذ مفتوحة على التفاعلات التي تحدث بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، وتعتبر مصدراً اقتصادياً وعلمياً، أما تناقصها أو اختفاؤها التدريجي، فإنه يشكل اعتداء صارخا على البيئة، تكون أضراره في بعض الأحيان غير قابلة للتصليح.
وتشير اليونسكو إلى أنه يتعرض الكثير من الأراضي الرطبة للخطر من جراء ما يحدثه الإنسان من آثار وتطورات تكنولوجية من قبيل الأشغال المائية والمنشآت السياحية والأنشطة الترفيهية والتلوث وغير ذلك من التدخل البشري.
وعلى مر السنوات المائة الماضية، أزيل ٥٠٪ من الأراضي الرطبة في العالم ولا يتمتع بالحماية إلا ١٠٪ من الأراضي المتبقية. ويُخشى أن تزيد الكوارث ذات الصلة بالفيضانات ونقص المياه في ٦٠ بلداً بحلول عام ٢٠٥٠ ما لم يحافظ على الأراضي الرطبة المتبقية.

محمية الاراضي الرطبة بعدن